بينه وبين امته كواحد من علماء عصرنا الا رسول الله وهذا فاسد هذا
ما عليه مشايخنا الماتريدية وانما لم تكن شريعة من قبلنا شريعة
لنا مطلقا بل ان قص الله ورسوله بلا انكار وذم لانهم حرفوا
كتبهم من زمن داود وعيسى عليهما السلام لقوله تعالى لعن الذين
كفروا من بني اسرائيل فلا يعتبر نقلهم الا نقل من اسلم منهم كعبد الله
ابن سلام وكعب الاحبار والنبي عليه السلام هو اصل في الشرايع
الذين مضوا كالسنة الاربع قبل الظهر فانها تابعة له ولا يمنع
التقدم عن كونه اصلا والشريعة مثل الحقيقة ولهذا يرجع العالم
عند تعذر اعتبار الحقيقة الى الشريعة كما في امرأتين اذا ادعت
كل واحدة ولدا بعينه ولا بينة لهما وحلفا حدهما فانه يحكم بالولد لها
وان تبين انها ليست بالغة او هي بكر فلا يحكم لها لعدم الوصول
الى الحقيقة وفي بعض المواضع على الندور يقلب الشريعة على
الحقيقة كما في الزاني حيث لا يجعل ابا الولد الزنا والشروع في
الشيء التلبس بجزء من اجزائه والشرعة ابتداء الطريق والمنهاج
الطريق الواضح او الاول الدين والثاني الدليل وعن ابن عباس
الشرعة ما ورد به القران والمنهاج ما ورد به السنة الشيء
هو لغة ما يصح ان يعلم ويخبر عنه فيشمل الموجود والمعدوم
ممكنا او محالا واصطلاحا هو خاص بالموجود خارجيا كان او ذهنيا
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وفي اصول
التوحيد للآمدي اطلاق لفظ الشيء بازاء الموجود وفق اللغة
واصطلاح اهل السنة سواء كان الموجود قديما او حادثا فمن اطلق
اسم الشيء على المعدوم حقيقة او تجوزا فلا بد من مستند والمستند
في ذلك انما هو النقل دون العقل والاصل عدمه فمن ادعاه يحتاج
الى بيانه كيف وانه خلاف المألوف المعروف من اهل اللغة في قولهم المعلوم
ينقسم الى شيء والى ما ليس بشيء والشيء اعم العام كما ان الله اخص
الخاص ولم يجعل اسما من اسمائه لئلا يتوهم الدخول في جملة الاشياء
المخلوقة وهو مذكر يطلق على المذكر والمؤنث ويقع على الواجب والممكن
والممتنع نص على ذلك سيبويه حيث قال في كتابه الشيء يقع على كل
ما اخبر عنه ومن جعل الشيء مرادفا بالموجود حصر الماهية الموجود
ومن جعله اعم عم الموجود والمعدوم وهو في الاصل مصدر شاء
اطلق تارة بمعنى شائي اسم فاعل فحينئذ يتناول الباري تعالى كقوله

تعا

تعا قل اي شيء اكبر شهادة قل الله وبمعنى اسم مفعول تارة اخرى اي
مشيء وجوده ولا شك ان ما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة
انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فالارادة امر ثابت
ان تعلقت بوجود شيء يقول اراد وجوده او بعدم وجوده وهذا هو
المعنى من كلام اهل السنة تعلق الارادة حادث فعلى المعنى الثاني قوله
تعالى ان الله على كل شيء قدير والله خالق كل شيء فالشيء في حق الباري
بمعنى الشائي وفي حق المخلوق بمعنى المشيء فلا يشمل بهذا المعنى على
الواجب القديم على ما افصح عنه صاحب الانوار في اوائل سورة البقرة
فكيف يصح الاستدلال في قوله تعالى خالق كل شيء وفي امثاله بجواز
التخصيص بالعقل قال ابن شريح ان التخصيص انما يخرج من حكم العموم
ما كان يصلح دخوله في حكم العموم فاما الذي يعلم استحالة دخوله في
حكم العموم عقلا فليس خروجه عن الخطاب تخصيصا ومما يؤكد هذه
الطريقة ان العقل دليل سابق على العمومات كلها والمخصص للعموم
يجب ان يكون متأخرا عنه كالاستثناء متصلا او منفصلا ثم ان
الشيء والثابت والموجود الفاظ مترادفة فلا يطلق على المعدوم
ولو ممكنا خلافا للمعتزلة وذهب بعض المعتزلة الى ان المعدوم الممكن
ليس بثابت وبعضهم الى انه ثابت وغير متصف بصفات حال العدم
وبعضهم الى انه ثابت ومتصف بصفات هي الاحوال والنزاع في
كون المعدوم الممكن شيئا انما هو في معنى ان له تقررا واما لفظ الشيء
هل يطلق عليه لغة فذلك خارج عن المباحث العقلية القطعية
والمعدوم الممكن كانسان سيوجد غدا والمستحيل كاجتماع الضدين
والمتخيل كجبل من ياقوت والمعدوم الممكن شيء عندهم دون المستحيل ثم
اعلم ان الشيئية على نوعين شيئية ثبوتية وهي ثبوت المعلومات
في علم الله متميزا بعضها عن بعض وهي على اقسام احدها ما يجب وجوده
في العين كذات الواجب سبحانه وثانيها ما يمكن بروزه من العلم الى العين
وهو الممكنات وثالثها ما لا يمكن وهو الممتنعات ومتعلق الارادة
والقدرة هو القسم الثاني دون الاول والثالث ومن هنا يقال
مقدورات الله اقل من معلوماته لشمول العلم للممتنعات ايضا
مع تناهي المقدورات وانقطاعها ولا يخفى ان ما وجد من معلومات
الله ومقدوراته فهي متناهية وما لم يوجد منهما فلا نهاية لهما
فلا يقال ان احدهما اكثر من الاخر اذ لا ينتهي الى حد لا يوجد فوقه حد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)